المجتمع الرقمي:
من إنتاج المعرفة إلى السيطرة الناعمة

محمد أعريم

باحث في سلك الدكتوراه بكلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة محمد الخامس، الرباط

تخصص: علوم الإعلام والتواصل

المملكة المغربية

الملخص:

لقد استطاع التطور التكنولوجي في عالمنا المعاصر، تحقيق تقدم ملموس في رقمنة الحياة الإدارية، وتمكن من تسهيل الحياة للناس من خلال إختصار المسافة، والزمن بين الحضارات المعاصرة، وتقليل الكلفة. ما جعل البيئة الرقمية تُساعد الموارد البشرية على ٱستثمار هذا التطور، وجعل المجتمع الرقمي يراهن على تحويل المعلومة إلى معرفة وإنتاج الثروة، من خلال إستخدامها، وتقاسمها في زمن بدأ التفكير في حَوْسَبَةِ الأشكال المجردة للمعلومات، والبيانات مما يَطْرَحُ ٱستحضار المواءمة بين ما هو إنساني وآلي، والانتباه إلى ما بدأ يطرحه الجرم الإلكتروني، حتى لا يبقى العلم محايداً عَمَّا يجري من تحالفات وتوافقات على المستوى الدولي. التي بفضلها تضمن للهويات الوطنية الحضور والوجود في الفضاء المرقمن.

الكلمات المفاتيح: المجتمع الرقمي، البيانات، تكنولوجيا المعلوميات، الاعلام، التواصل، الإتصال، المعرفة، الحوسبة الحديثة، إنتاج الثروة.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

يعتبر توصيف المجتمع الرقمي مدخلاً مركزياً لمعرفة حدود الإنتساب في هذا الفضاء الجديد؛ المبني على الإتصال وإنتاج المعلومة وتقاسمها.

فإذا كانت البيانات مادة أساسية لإنتاج المعلومة، فإنها بِحَقٍّ تعتبر مدخلاً، بينما تُعَدُّ المعلومة مُخرج لها بَعْدَمَا تتم عملية المعالجة.

إنها مجال لاستعمال المفاهيم، والأحداث، والأشياء، والأشخاص التي تصف الظاهرة بشكل عام، وتحَوُّلٌ في الطبيعة البشرية وكينونتها؛ أي كما يذهب كيت دفلين: الإنتقال من مجال الصناعة واللوجستيك إلى مجال المعلومة والمعرفة، وتطوير أسلوبها الذي أصبح متاحاً للجميع[1].

لذلك، فتحويل المعلومات والبيانات إلى معرفة يتطلب توضيح الفرق بين كل هذه المستويات، إذ تكتسي البيانات عند طَبْعِهَا صفة التَّمَثُّلِ، ويتم آستعمالها بشكل سريع، سواء تمظهرت في الجانب الخطي أو من خلال حِفْظِهَا في أسطوانة الكومبيوتر، أو تمثلها في الفكر الجمعي للمجتمع، فتصبح مَعْرِفَةً في مُفَكِّرَةِ الفرد وفِكْرِه.

لذلك، تصبح المعلومات قادرة على تعديل، وتغيير البناء المعرفي والذهني للإنسان بشتى الطرق من خلال نشاط النظام العصبي؛ الذي يتأثر بالمصادر الخارجية التي تدفع الإنسان إلى معرفة الميكانيزمات التي تقود العملية التواصلية، وتسريع إيصال الرسالة.

وعليه، ترسم هذه المعلومات مسار البيانات عند المعالجة؛ أي عند تفسيرها وتحليلها لتصبح قابلة للتسجيل، والتداول، والنشر، والتوزيع عبر أشكال دالة.

هكذا، يتضح أن البيانات المرتبطة بالمعلومات، هي آمتداد لها، بل هما معاً وجهان لعملة واحدة ؛ أي عملة المعرفة التي تنسج خيوط الإتصال، والتواصل في العالم الذي يتم فيه إستغلال البيانات؛ بحيث يتم إقتحام الخصوصيات الفردية والجماعية، بل حتى خصوصيات الدول؛ الأمر الذي يزيد من تعقب الدول الكبرى للدول الصغرى، من أجل السيطرة، والهيمنة تحت مُسميات العولمة، والحداثة، والتطور الإلكتروني، وتخصصات الذكاء الإصطناعي.

في هذا الإطار، فإن الحواسب التي يتم التعامل معها يومياً، تتمكن من تتبع معلومات شخصية وحميمية عنك أيها المستعمل، وتتضمن جميع اهتماماتك.

إنه التوصيف الذي يَنْسَحِبُ على العالم الرقمي الذي يتجاوز الحدود المعقولة في الإستعمال.

فما هي العلاقة التي تجمع البيانات بالمعلومات والمعرفة ؟

إذا كانت البيانات دَالٌّ وضعي للحقل الذي يتم الإشتغال فيه، فإنها كذلك سيرورة لآنتقال المجتمع من مجال الصناعة واللوجيستيك إلى مجال "المعرفة" و"المعلومة"؛ التي تُمَكِّنُ تكنولوجيا معالجة المعلومات من حَصْدِ هذا الزاد المعرفي.

وبذلك، فإن أي خطاب حول هذه المسألة يُعَدُّ تَعَدُّداً للخطابات حول المعلومة المتعددة والمختلفة.

---

[1] كيت ديفلين Keith Devlin: الإنسان والمعرفة في عصر المعلومات، تحويل المعلومات إلى معرفة، ط، 1، ترجمة شادن اليافي، السعودية، 2001، ص19.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وعليه، يمكن القول بأن المعلومة، نِتاج خطاب، وميتا لغة للمتخصصين والدارسين على ٱختلاف اهتماماتهم العلمية؛ حيث يتم تحويل المعلومة إلى معرفة؛ التي يضمن عِلْمُهَا توضيح الفرق بين البيانات والمعلومات والمعرفة.

ومن هنا يمكن القول بأن البيانات هي مجموعة من الحقائق، والأرقام، والنصوص، والصور، والأسماء، والأصوات، والعناوين...؛ التي يتم تحليلها وتنظيمها فيتم ٱستعمالها للوصول إلى المعلومات ليتمثلها الفرد، والجماعة، ويوظفوها في الحياة العملية للعيش بنباهة الحس المشترك.

يساعدنا هذا التحليل على دراسة العوا لم المادية، في حين يبقى للمتخصصين في مجال المعلوميات الحظ الأوفر لمجابهة المجالات الأكثر إنسانية عند تدفق المعلومات. وضبط التشريعات، والقوانين في المجتمعات الرقمية، خصوصاً عند التداول، والتنظيم عند البحث عن المادة الخام للصناعة المعرفية التي تتجاوز الحدود الجغرافية، والتقنية، والإدارية، والثقافية.

لذلك تحتاج طبقة "عمال المعلومات وإنتلجنسياتها" إلى أساليب جديدة في الإدارة التي أصبحت فيها المعلومات وتكنولوجياتها قادرة على إنتاج الثروة، وأصبح هذا المنحى يقود رغبة الناس لتقاسمها مع الآخرين، مما يعجل ببزوغ عواقب غير محتملة، وغير مرغوب فيها، خُصوصاً أن تمدد البيانات أصبح يهدد أمنها وخصوصيتها.

فكيف يتحدد المجتمع الرقمي في هذا السياق؟

بكل تأكيد أن الحق في المعرفة لا يتأسس على فئة دون أخرى، بقدر ما أن للجمهور حقه فيها[1]، لذلك إتجه المختصون في مجال المعلوميات إلى ٱعتبارها مِحْوراً مَرْكَزِيّاً لمجتمع ما بعد الصناعة، الذي لا ينفصل عن البناء الإجتماعي المبني على الإتصال، والتواصل الذي يعتمد تكنولوجيا الاتصال الذكية.

إنه المجتمع الذي يتمكن فيه كل فرد من إنتاج المعلومة، وٱستخدامها، وتقاسمها بين الأفراد، والجماعات من أجل إنتاج الثروة وتوظيفها في مناحي الحياة، سواء كانت ذات مظهر مدني، أو سياسي، أم متعلقة بالحياة الفردية والجماعية.

يقودنا هذا التعريف إلى القول، بأن نشوء الظاهرة الإتصالية ظهرت مع الحضارة الرومانية والمصرية والإغريقية والهندية والصينية منذ القرن الأول بعد الميلاد. وصولاً إلى اعتماد المواصلات السلكية واللاسلكية في القرن العشرين، الذي دفع نحو الإهتمام بتكنولوجيا الفضاء والمركبات الفضائية.

في هذا السياق، بدأت ملامح المجتمع الرقمي، الذي نشأ مع السياسات الحديثة لليابان من خلال الإستعمال المرن للحواسب الدقيقة المسماة «جوهر شاكاي» «johoshakar»، وهي القريبة من حيث الترجمة إلى مفهوم «مجتمع المعلومات».

إنه نموذج ما بعد المرحلة الصناعية في اتجاه الحوسبة ذات الشكل المجرد للمعلومات.

هكذا سيشق هذا التطور طريق مجتمع المعلومات وسيهتم بإنتاج: القيم المادية ؛ أي القيم المعلوماتية، وبه سيسيطر الحاسوب على المجتمع الرقمي ومجاله الذهني؛ ما سيمكن المجتمعات من اختيار المعرفة المبنية على تمتع الشخص بحريته في رسم خريطة حياته، أي من خلال الإعتماد على المعيار التقني والإجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي، لتحسين ظروف العمل، وإنتاج الثروة، والمساهمة في القرار السياسي، وتمكين جماعة الضغط من فرض أسلوبها في الحياة العامة.

---

[1] Voir le droit de pouvoir, Fédération internationaliste des journalistes, Juin 1992, Bruxello, p: 5.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

إن الغرض من الوقوف على هذه الملامح المفسرة، هو الإنتباه إلى سيرورة التطور العلمي لتكنولوجيا الاتصال، والتأصيل المعرفي لها، وذلك من خلال الطبيعة الإتصالية التي يتميز بها الإنسان في حياته، علماً بأن ما يؤطر هذا التواصل، والإتصال مستمد من فلسفات، وخلفيات سياسية، وفكرية، وثقافية، لذلك ستعمل الكيانات الوطنية على وضع سياسة وطنية لأستراتيجيتها المعلوماتية وأعتبارها المدخل الرئيسي لعهد إقتصاد المعرفة، وذلك من خلال عملية إنتاج، ومراقبة المعلومات لحماية نظامها، وبَسْطِ نفوذها والسيطرة على أنشطة النظام الاقتصادي المبني على الملكية الخاصة، من خلال القطاع التعليمي، والعلمي، والإعلامي التي بفضلها يمكن الوصول إلى ركائز المجتمع الرقمي من خلال بسط نظام مؤسساتي يعكس كفاءة الإدارة وسيطرتها داخل بيئتها.

يقود هذا المنحى إلى طرح سؤال المواءمة بين ما هو إنساني وآلي ، وذلك من أجل توفير الفضاء الأنسب للحوار بينهما، وذلك لما يمكن أن ينتجه التفكير في مآل الفلسفة النانومترية وعلاقتها بالمجتمع الرقمي، بحيث أن ثورة النانوتكنولوجيات تذهب إلى أن الحياة تقع على سُلَّمِ النانومتر؛ أي جزء من مليار متر؛ لذلك فالمزاوجة بين البيولوجيا والنانوتكنولوجيات سيؤدي إلى تبعية الإنسان، ما يبشر بغياب إنسانيته، لأن الكل اليوم مَبْنِي على الأنترنت والذكاء الإصطناعي.

وعليه، فإن هذه الثورة النينية هي في حقيقة الأمر إتجاه نحو تعديل إنْسَانيتنا وطبيعتنا البيولوجية، الأمر الذى سيطرح إشكالات فلسفية، وعلمية مستقبلاً[1].

إنه مستقبل العلوم المتعددة الفوائد والمخاطر، بحيث تَعِدُ هذه المجهودات كما هو الحال مع مبادرة نيني Nini الأمريكية National Nano، بالفردوس العلمي الذي لا يزال يراوح نفسه في المختبرات العلمية، الأمر الذي يثير فينا التفاؤل والخوف، عن مدى أخلاقية هذه التكنولوجيات، والعلوم الدقيقة على الحياة البشرية والبيئية معاً، وذلك لما تشكله هذه الثنائية من لازمة وجودية لطرح السؤال الحقيقي حول كينونتنا الزمانية والمكانية، فكيف للمجتمع الرقمي والمعرفة، التعامل مع التفكير في الهندسة الإجتماعية والبيئية المطروحة للنقاش، خصوصاً عند العزم على تطبيق تكنولوجيا المعلوميات على أجهزة الحوسبة الحديثة، ودمجها لطابعها الإنحنائي في الأجهزة القابلة للإرتداء والتطبيقات الطبية والفضائية وأنترنت الأشياء، والخلايا الكهروضوئية التي يتم خياطتها على الملابس، والورق الإلكتروني، الذي يُمَكِّنُ لغة وتطبيقات النانوتكنولوجي في مجال الكومبيوتر من فرصة ذهبية لبسط سيطرتها.

كل هذا، يطرح المسألة الأخلاقية في المجتمع والبيئة الرقمية التي وصل فيها الكمبيوتر، وتكنولوجيات المعلوميات، والإتصال إلى ثورة ما بعد الحداثة، مما يستوجب التفكير في قدرة الإنسان المرقمن التخلي عن خطاطته الذهبية الموروثة.

إنها ثورة وجودية، ليس فقط في التطور الشامل لمجتمع المعرفة أو كونها عملية لفعل كلامي ومعرفة يقوم بمهمة التواصل[2]، بل في التعامل مع المسألة الأخلاقية التي ستقبل تغيير الطبيعة البشرية بأبعاد تكنولوجية جديدة، تجعل من المجتمع الرقمي رقماً بلا روح، مما يجعله تحت الطلب، الذي بمقتضاه يصير تابعاً عندما سيستسلم لرغبة التقنية الجامحة التي ستجعل منه أنا رقمية.

لذلك، يلزم الأمر التحلي بالعمق، والنضج في التعامل مع هذا التحول، خصوصاً، فيما يتعلق بحياة المجتمع الرقمي داخل هذه البيئة الافتراضية المعنية بإنتاج المعرفة بين الأفراد، والأنظمة، والمجتمعات في أنحاء العالم.

---

(1) حسن بركات، ثورة النانوتكنولوجيات ومصير الإنسان، مجلة "دراسات إنسانية اجتماعية"، جامعة وهران 2، المجلد 10، ع 2 خ، ص521.

(2) زكي حسين الوردي، مجبل لازم المالكي: "المعلومات والمجتمع"، ط 1، الأردن الوراق للنشر والتوزيع، 2002، ص25.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ففي ظل هذه الرؤية الجديدة للإعلام، والإتصال ستتمكن الهويات الرقمية التي ينتجها المستخدمون من تعبيد الطريق للجرم الإلكتروني، سواء من خلال القرصنة أو الاستدراج، والتخفي، والتصيد. ما يفرض على الدول بناء مؤسسات مستقلة تكون حكما بين الأطراف المتنازعة؛ حتى لا يُعْطَى للتمرد على القانون سلطة جديدة للمجتمع الديمقراطي، وتجنب الصدام بين ما هو فردي وٱجتماعي، ما يزكي الاحتكام إلى القوانين الرقابية التي تضمن التمييز بين الحق والواجب، ودرءاً للسقوط في إيديولوجية الإتصال التي تمجد مفهومه، دون الركون إلى مقوماته المضمونية، فتسقط في المبتذل اليومي الذي يزكي الإتصال من أجل الاتصال وما يخلقه من خلل في مضمون التواصل الجاد.

فما هو موقف الدول من هذا التَّغَيُّر الذي يقود المجتمع الرقمي ؟

بكل تأكيد، أن مفهوم الدولة في عصرنا الحالي، قد عرف إزاحة واضحة عن عناصر قوتها التقليدية التي كانت مبنية على السلاح، والمال فقط، فأصبح العيش في كيانات الدول على ما لا يعرفه الآخرون عنك، أي من خلال الأنشطة السرية في المجالات السياسية، والاقتصادية، والعلمية، والمعرفية، وغيرها من المجالات التي كانت مؤسساتها تتعبأ من أجل إقناع الداخل الترابي، وإنشاء التحالفات في الخارج، لكن هذا الكيان التاريخي للدول، تعزز دوره بمكانته الإعلامية، وأصبح لزاماً الدخول في علاقة مع شبكات القوة، التي أملت حفظ معلوماتها وسجلاتها، وفق التطور الذي ساعد على ٱختصار الجهد، والزمن للوصول إليها، وجعلها سهلة الولوج.

لذلك، غادرت الدول مكانها التقليدي المبني على القوة، وٱتجهت نحو المعرفة التي تمهد الطريق لاحتواء الكيانات، والتماهي مع مثيلاتها حتى لا يتم عزلها دولياً.

وعليه، فالعلم ليس محايداً، ولا يمكن للمعرفة أن تكون فوق سلطة الواقع وخارجة عنه، ما يستوجب الإمتثال لمتطلبات عصر العولمة والابتكار لتسخير الطبيعة وتطويع الإنسان.

لذلك، فإن الثورة الرقمية ليست محايدة، ولا يمكن أن يكون العلم بعيداً عما يجري على كوكب الأرض، إذ هو نفسه سلطة، وعنصر أساسي في استراتيجية الصراع العالمي الذي يختار تقليص الحدود بين الإختيارات العلمية، وٱستراتيجية السلطة. وعليه سنجد فوكو يقدم نقداً لاذعاً للعلوم الإنسانية*، باعتبارها تُرْسِي ٱستراتيجيات السيطرة من خلال طرائق وآليات تجعل التطور العلمي، والسياسي يَتماشى والسيطرة على الإنسان.

هذا ما يجعل الصراع محتدماً، بين الدول في تملك المعرفة وتقنيات التواصل الرقمي، التي تساعد على الإنتشار والسيطرة، فبفضل هذا المجتمع الذي يتحكم في تقنيات الإعلام، والتواصل، والمعرفة، يتمكن من فرض سيطرته الناعمة، ويحقق تميزه وقوته بين الدول.

إنها مفاتيح القوة، والضعف للسلوك البرغامتي القائم على المصالح، الذي يجعل الفاعلين على الساحة الدولية لا يفكرون في الطريقة المثلى لتحقيق الغايات ما يف بوجود قدر من المغامرة والعشوائية.

هكذا يجب الإهتمام بالبنية التحتية للمعلوميات والإتصالات، لا باعتبارها موضة العصر، وإنما بكونها ركائز مصيرية للبيئة الرقمية، التي يحتاجها المجتمع الرقمي لتدبير وتسيير الأنشطة التي تقوم بها المؤسسات في الكيانات الوطنية، لأن المجتمع المعرفي بحاجة ماسة إلى الانخراط المبدع، والمسؤول للقائمين على بناء الثروة في المجتمع، وليس ٱقتناء ما يحتاجه هذا المجتمع من تقنيات

* يمكن العودة في هذا الصدد إلى كتاب: ميشل فوكو: الكلمات والأشياء les mots et les choses.

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وٱستهلاكها، وتسليع المعرفة بعيداً عن الهويات المتعددة للبلدان، وتأقلمها مع التطورات العالمية التي ٱختارت الإنتماء إلى حقل هذا الإبتكار لتثمين السياسات التنموية، والابتعاد عن السقوط في الفجوة الرقمية بين العالم المتقدم والعالم المتأخر؛ من خلال خلق الفرص المتاحة لمتطلبات المجتمع الرقمي، باعتماد بيئة سليمة للوسائط المتعددة، والإنتباه إلى عولمة العالم من خلال جعل المعرفة تتقاطع وكينونة ٱنتشارها التي تُعَدُّ بحق وجهاً من أوجه الثقافة بشكل عام، وتتمكن من الإستفادة من هذا التحول الرقمي، وركب قطار عصر تكنولوجيات المعلوميات، والإتصال من خلال التخطيط، وصناعة البرمجيات، والتحفيز، والتشجيع على الإبداع، والإبتكار.

ولا يتأتى، هذا إلا من خلال ٱمتلاك وعي تاريخي بالوضعية التي تعيشها المجتمعات، وما يواجهها من تحديات، لذلك، فالمجتمع الرقمي، بحاجة إلى جرأة أكثر في عالمنا والانتباه إلى الصناعات الفضائية ذات البعد السلمي، بالرغم من أن المسافة بين الدول تعرف فجوة عميقة، إن على المستوى التقني أو المعرفي، ما يجعلنا غير قادرين على تحصين السيادة الإتصالية، خصوصاً عند حدوث الأزمات التي يتم فيها ٱستغلال الدول الكبرى، الوسيط الجديد بشكل ناعم للمحتوى الرقمي وجعله يخدم إيديولوجيتها، بالتخفي تحت طائلة الإنسانية، والثقافة، والحضارة، والأخلاق الكونية، من أجل السيطرة، والهيمنة كخلفية فكرية، فكيف يمكن تحصين المحيط الرقمي من الإنزلاق، وتحديد قواعده القانونية المنظمة لمجالات تدخلات الأفراد، والمؤسسات، والهيئات والدول. ؟

لقد أدى التطور العلمي في عصرنا الحالي إلى التأثير على نمط الحياة بشكل عام، ما دفع المؤسسات إلى تغيير نمط تعاملها مع المجتمعات، خصوصاً في المجال الخدماتي والتحول من نمط اقتصاد السلع إلى اقتصاد الخدمات[1] الذي يسم هذا العصر بالرفاه في العيش وتسهيل حياة الإنسانية، ما جعل الخدمات العمومية التي يقدمها المجال الرقمي، تلبي رغبات المرتفقين.

وعليه، فإن مشروع الإدارة الإلكترونية أصبح يتطلب اليوم تغيير وتجهيز البنية التحتية للمؤسسات، والإحتكام إلى القانون الذي ينظم هذه العلاقة، ويعزز هذا المسار من أجل السهر على تزيل الاستراتيجية التي تدعم قدرات الإدارة وجاذبيتها، من خلال ضبط آليات اشتغالها، وتعزيز ثقة المواطن، والإدارة في مدى نجاعة هذا المناخ الجديد. ورسم حدود جغرافية جديدة مبنية على التدافع، لإنتاج لغة ومفاهيم جديدة في الفكر والمجتمع، والإقتصاد، والسياسة التي تنتج المعلومة في عصر السبرنتيكا؛ الذي إنتقل من توظيف المعلومة، وتقنية المعلوميات، وإنتاجها إلى ثقافة المعلومات، وانتشار الوسائط، وتقدير هذا الإنتاج الذي يتجه إلى مغادرة مكان الامتيازات الفردية، والتقنية، والتنظيمية من داخل كيانه، وقدرته على التكيف مع سِمَتِه وخَاصِّيَتِه المفتوحة التي تَأْبَى الإنغلاق الذي يسبب الإختناق.

إن دعم التواصل الأفقي بدل التواصل العمودي، يساهم في بناء المجتمع الديمقراطي؛ الذي يحترم الحقوق والواجبات التي تساهم في خلق فرص للاندماج الواعي، ونبذ الإنعزال الإجتماعي دون الفصل التام بين الواقع الحي، والواقع الإفتراضي، واستدعاء علماء الاجتماع، وعلماء النفس لتأطير هذا التحول في المجتمع الإنساني الذي بدأ يتحول في سلوكه، وثقافته، وسيكولوجيته التي ترمي إلى إنتاج أشكال بشرية في الفكر، والسلوك، والتأثير على البناء الاجتماعي، ما يعجل التفكير في أشكالها، وملامحها، ودراسة حدود التلاقي بين الشعوب التي يجمعها الفضاء الأزرق.

[1] والترتروت أندرسون: عَصْرُ الجينات والإلكترونيات، ترجمة أحمد مستجير، دار الكتب المصرية، 1997، ص81.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

فعلى الرغم من المزايا الكبرى لثورة الإتصالات والمعرفة، إلا أنه طفا إلى سطح الواقع عدة سلبيات إن على المستوى الفردي، أو الاجتماعي، أو التنظيمي كظهور فوارق طبقية جديدة تفرق بين من يملك القدرات المعرفية، والمالية لاستخدام هذه التكنولوجيا ومن لا يملكونها؛ ما يعني إمتلاك سلطة القرار، والهيمنة السياسية والثقافية بشكل ناعم.

لأن مستقبل المجتمعات الرقمية ستعيش سرعة غير محدودة في التقدم، والإبتكار* إلى جانب هشاشة بعض الجماعات، وعدم إستفادة ساكنيها من هذه الوسائط التي أصبحت حقاً من حقوق الإنسان.

لذلك بات من الضروري، تدارك هذه الفجوة، علماً بأن التطور التقني أصبح مرتبطاً بمآلات ما يقدمه العلم، وتاريخه للإنسان الذي يعيش هذه المرحلة من التقدم التي تفرض التنظير لمستقبل هذه التكنولوجيا، وثورتها على القيم الكلاسيكية في علاقتها بالكيان البشري، الذي يعتبر النواة المركزية في هذا التطور، والقادر على توصيف هذا المنحى من التقدم والسيطرة عليه، لأن السلعة الأكثر رواجاً في عالمنا تقوم على التقدم التكنولوجي، وتدبير المعطيات والبيانات وتحويلها إلى معرفة، ما يزيد من مخاوف الدول، والجماعات، والأشخاص حول طبيعة هذا الواقع وقدرتنا على معرفته في أدق تفاصيله.

وعليه ستتحمل الكيانات الوطنية، والهيآت المتخصصة مسؤولية تدبير هذه المرحلة الحرجة حتى لا يخرج هذا التقدم عن جذوره الثقافية، والأخلاقية، والتصدي لعدم التوازن بين الاندفاع نحو المعرفة، والتفريط في العقد الاجتماعي وحسه المشترك؛ الذي يجمع الناس ويساهم في الوحدة بينهم، وزيادة رفاه الإنسان للتشبث بالفرص الإبتكارية، وعدم السقوط في تدبير الصراعات والحروب، وتفكيك الدول الصغرى، والضعيفة لأن الجُرْمَ الإلكتروني قد يدفع إلى عدة توترات بين الدول والجماعات والأفراد، ما يفرض على الجميع التعاون من أجل ضمان عيش مشترك يجعل التكنولوجيا قاطرة للتنمية.

لذلك، فإنتاج المعرفة في المجتمع الرقمي عرف نمطاً جديداً في تقاسمها بشكل منفتح يسمح بالمشاركة في هذه الإنتاجية، خِلَافاً لما كان سائداً في المجتمعات التقليدية التي آرتبط فيها الإنتاج بالصالونات الأكاديمية.

وعلى الرغم من هذا الإنفتاح الواضح في الممارسات إلا أنها تخضع لعملية تدبير دقيقة في توجيه محتوى المعرفة، وتوزيعها بشكل يتماشى والبنى الفكرية، والنفسية التي تجعل السلوك البشري يتفاعل مع هذا المنحى الجديد الذي يُسمح فيه بإنتاج المعرفة بشكل جماعي، وتشاركي، لكنها في الحقيقة تخضع لرقابة غير مباشرة من خلال البيئة التحتية الرقمية التي تتحكم فيها شركات المنصات الكبرى؛ بآعتماد خوارزميات تنظيم المعرفة التي تقوم بتنقية المحتوى، وتوجيه المستعمل نحو ما يتناسب مع إختياراته ورغباته.

وعليه تصبح المعرفة ذات سلطة، تُفرز تشكيلاً جديداً للإدراك، وتوجيه السلوك في الفضاء الرقمي من خلال استراتيجية الإقناع، وبَسْطِ الهيمنة بشكل ناعم، بعيداً عن العنف والقوة؛ إن على مستوى إعادة تعريف الأولويات المعرفية أو المفاهيم المتداولة مع تركيبها وفق أهميتها، وتحقيق التفاعل.

* هذا خلافاً لما عاشه المجتمع الرقمي في الغرب باعتباره إمتداداً للتطور العلمي والتكنولوجي لتكنولوجيات الإتصال والمعارف (أنظر جمال الزرن: تدويل الإعلام العربي (الوعاء ووعي الهوية)، صفحات الدراسات والنشر، ط 1، سوريا 2011، ص79.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

هكذا تحول المجتمع الرقمي إلى الاعتماد على المجتمع الشبكي في تشكيل الوعي، والنسيج الاجتماعي، وآتجه إلى تحرير المعرفة والإنسان من قبضة التأمل الفلسفي وتحسين وضعه[1] وذلك باعتماد الإنتاج التشاركي بدل الإنتاج النخبوي لتعبيد الطريق لمنطق سيطرة الخوارزميات، والتفاعل من أجل تحقيق الإحتواء الناعم كتوجه معرفي لآستغلال البيانات كوسيلة للضبط الإجتماعي.

إن قبول المجتمع البشري توطين الرقمنة، قد ساهم حقاً في إتاحة فرص عديدة لإنتاج المعرفة، لكنه كذلك أحكم أدوات تحقيق ممارسة سلطة ناعمة، وإعادة تشكيل المخيال البشري؛ المقيَّدِ بتحكم رياضي يجعل من المبدأ الخوارزمي آلية للسلطة والسيطرة والضبط الاجتماعي.

لذلك ففهم العلاقة التي تجمع المعرفة والسلطة في هذا المجال يفرض تغيير السؤال: من ينتج المعرفة ؟ إلى من يتحكم في ظهورها؟ وكيف تتم عملية الإحتواء لضبط الايقاع الثقافي والاجتماعي، مما يلزم تحديد آليات تفكيك سلطة هذه التقنية واستراتيجياتها؛ وذلك من خلال إعادة النظر في تعريف المنصات ومنطقها الخوارزمي أي؛ بالعودة إلى تحديد مفاهيم: المعرفة الرقمية، الفضاء الأزرق والعالم الإفتراضي والسلطة الناعمة. وغيرها من المفاهيم التي يشتغل عليها هذا المجال.

إنه الاتجاه نحو نقد الخطاب السائد ودراسة شروط القيم الجديدة التي أملتها الشركات التكنولوجية، التي أصبحت تنافس الدول في تحقيق الإحتواء الناعم؛ من خلال ضبط ميكانيزمات هذا التصور الجديد للمعرفة. الذي أصبح نسقاً معلوماتياً يتحكم في التواصل، ويُحقق المعرفة، ومجالاً لممارسة السلطة بطرق ناعمة.

[1] دارن باربي: المجتمع الشبكي، ترجمة أنور الجمعاوي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط 1، بيروت، 2015، ص51.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المصادر والمراجع بالعربية

- جمال الزرن: تدويل الإعلام العربي (الوعاء الهوية)، صفحات الدراسات والنشر، ط 1، سوريا 2011.
- حسن بركات: ثورة النانوتكنولوجيات ومصير الإنسان، مجلة دراسات إنسانية واجتماعية، جامعة وهران 2، المجلد 10، ع 2 خ.
- دارن باربي: المجتمع الشبكي، ترجمة أنور الجمعاوي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط 1، بيروت، 2015.
- زكي حسين الوردي، مجبل لازم المالكي، المعلومات والمجتمع، ط 1، الأردن الوراق للنشر والتوزيع، 2002.
- كيت ديفلين Keith Devlin: الإنسان والمعرفة في عصر المعلومات، تحويل المعلومات إلى معرفة، ط، 1، ترجمة شادن اليافي، السعودية، 2001.
- والتر روت أندرسون: عصر الجينات والإلكترونيات، ترجمة أحمد مستجير، دار الكتب المصرية، 1997.

المصادر والمراجع بالفرنسية

- Fédération internationaliste des journalistes, le droit de pouvoir, Juin 1992, Bruxello.
- Michel Foucault : les mots et les choses : الكلمات والأشياء (une archéologie des sciences humaines) : publiée en 1966 par Gallimard, comme il existe de nombreuses rééditions, le titre original que Foucault avait envisagé était : l'ordre des choses.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/